

توصيات ورشة عمل «الجمعية العربية للضمان»:

لاستثمار المدخرات في مشاريع اقتصادية ناجعة

أكدت الجمعية العربية للضمان «على الاستقلالية الإدارية والمالية لمؤسسات الضمان الاجتماعي»، داعية إلى «استثمار مدخرات مؤسسات الضمان الاجتماعي في المشاريع الاقتصادية الناجحة وتنوع مجالات الاستثمار بهدف تحقيق عوائد تؤمن الاستدامة المالية والإيفاء بالالتزامات المستقبلية».

وقد اختتمت الجمعية ورشة العمل المتخصصة حول الإدارة الحديثة لمؤسسات الضمان الاجتماعي والتي عقدت على مدار ثلاثة أيام، في فندق «كورال بيتش» في بيروت، وتتوغل المشاركون إلى مجموعة من التوصيات في ما يخص الدور الاقتصادي والاجتماعي للضمان الاجتماعي، وتطوير مؤسسات الضمان الاجتماعي، ودور الجمعية العربية للضمان الاجتماعي، إضافة إلى مناقشة التقرير الختامي.

وتناولت الورشة في اليوم الثالث جلستي عمل، الأولى ترأسها رئيس اللجنة الفنية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سمير عون، ركّز خلالها على «فكرة الضمان الاجتماعي القائمة على إرساء مبدأ العدالة الاجتماعية بما تعنيه من إعادة توزيع الثروات داخل المجتمع وتأمين حماية اجتماعية».

وتّم عرض ورقتي عمل الأولى قدمتها المستشارة الإقليمية للضمان الاجتماعي ومنظمة العمل الدولية أورسولا كوكليه حول دور منظمة العمل الدولية في تعزيز أنظمة الضمان الاجتماعي، وأشارت إلى أنّ «منظمة العمل الدولية ستتواصل مع الجمعية العربية للضمان الاجتماعي من خلال إقامة نشاطات مشتركة تؤدي إلى تحقيق الحماية الاجتماعية للجميع في المنطقة العربية»، أما الورقة الثانية فقدمها مدير المركز العربي للتأمينات الاجتماعية في الخروم فلاد محمد يس، حول دور منظمة العمل العربية في تطوير وتعزيز أنظمة الضمان الاجتماعي.

وفي الجلسة الثانية، التي ترأسها رئيس الجمعية العربية للضمان الاجتماعي محمد كركي، تمت مناقشة التقرير الختامي والتوصيات التي توصل إليها المشاركون والتي جاءت على الشكل التالي:

أولا: لجهة الدور الاقتصادي والاجتماعي للضمان الاجتماعي إن نظام الضمان الاجتماعي، إضافة إلى كونه نظام حماية اجتماعية، هو نظام اقتصادي بامتياز يضمن حماية واستمرارية الدخل، وتشكل مدخراته مجالا واسعا لاستثمارات، لذلك، يقضي:

شمول أفراد المجتمع بالحماية الاجتماعية بما يتلاءم مع ظروف كل بلد وقدراته الاقتصادية.

ملائمة مقتطعات الأجر (الإشتراكات) مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدفع عجلة الاقتصاد وخلق المزيد من فرص العمل.

التأكيد على الاستقلالية الإدارية والمالية لمؤسسات الضمان الاجتماعي استثمار مخرجات مؤسسات الضمان الاجتماعي في المشاريع الاقتصادية الناجحة وتنوع مجالات الاستثمار

تعاون بين كلية الزراعة وبلديات

لتعزيز أنشطة التحريج



خلال توقيع اتفاقية التعاون

ترأس رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور عدنان السيد حسين حفل توقيع اتفاقية التعاون بين كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية وبلديات بعلبك، حاصبيا، كوكبا وعمرمون، ضمن إطار مشروع إنشاء شبكة مواقع تجريبية لتقييم تقنيات مبتكرة ومستدامة لتحريج الغابات، في مبنى رئاسة الجامعة اللبنانية في المنعقد.

وأشار السيد حسين إلى أنّ الاتفاقية تهدف إلى «تعزيز أنشطة التحريج في لبنان باختيار مساحات محددة في هذه البلديات والعمل على تحريجها، وذلك بالتعاون ما بين البلديات والجامعة اللبنانية، إذ تقدّم البلديات الأرض وتتابع

والجامعة تقدم الخبرات الفنية والأكاديمية من خلال كلية الزراعة، والهدف هو أن يكون التحريج في إطار ما اتفق عليه مع وزارة الزراعة في 7 تموز الماضي، والذي هو مشروع الزراعة والتنمية الريفية الممول من الاتحاد الأوروبي وعلى امتداد الأراضي اللبنانية».

ولفت إلى أنّ «ما تقوم به كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية بالتعاون مع البلديات، يكرس تعاون المؤسسات العامة التابعة للدولة في الإدارات المحلية، والتي تعكس إرادة المجتمع المدني في التنمية ومن جهة ثانية للامركزية الإدارية»، مشيرا إلى أنّ «الشراكة التي سنتسنا بين البلديات وكلية الزراعة ستكون

عبر هذا الاتفاق بمعنى أن يكون تكاملاً، ويأتي التحريج في الإطار العلمي متكاملًا مع أوضاع وحاجات البيئة اللبنانية، وهذا يقضي أيضا تدريب الجمعيات والوفاةي». كما أوضح السيد حسين أنّ «الجامعة اللبنانية أبرمت عدة عقود مع وزارات ومؤسسات عامة والصناعة في أطر التنمية والزراعة والصناعة وكل ما يتعلق بكل مقومات التنمية، التي تعتبر من أبرز التحديات التي تواجه لبنان، أمّلين استباب الوضع الأمني في لبنان لتتمكن من تنفيذ هذه المشاريع لتستطيع الجامعة أن تقوم بدورها، ويقدر ما نتجح في هذا النموذج تكون قد حققتا دور الجامعة الوطني».

جلسة لمجلس إدارة كهرباء لبنان

في حرم المبنى المركزي اليوم

دعا مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان جميع المستخدمين والعمال إلى الالتحاق بالمؤسسة صباح اليوم، وإنجاز الصلحيات في جميع المناطق اللبنانية». وقرر عقد جلسة له في حرم المبنى المركزي للمؤسسة.

وأصدر المجلس أمس بيانا، جدد فيه التأكيد على أنّ مديري المؤسسة ورئيس لجنة الاستلام ورئيس مصلحة البيدون لا يستطيعون القيام بمهامهم إلا من مكاتبهم في المبنى المركزي. ودعا: «جميع المستخدمين والأجراء والمقاعدين في مؤسسة كهرباء لبنان وعمال اليد العاملة الداعمة للمؤسسة، وللمرة

البنشاء

مؤشر الأعمال «BLOM Lebanon PMI»

تراجع مستويات الإنتاج وخفض الشركات لمشترياتها ومستوى التوظيف

تركت الحوادث الأمنية مع بداية آب الفائت، آثارها السلبية على نشاط القطاع الخاص اللبناني الذي شهد أسرع تراجع له منذ ستة أشهر. وادى تراجع مستويات الإنتاج والطبليات الجديدة إلى تسجيل مؤشر BLOM PMI 45.5 نقطة خلال شهر آب، منخفضاً عن مستوى 47.9 نقطة المسجل خلال تموز. فضلا عن ذلك، عمدت الشركات التي شملها المسح إلى خفض مشترياتها ومستوى التوظيف لديها مع تضائل الطلب المحلي والخارجي على السواء. وتجلت معالم انحسار التضخم مع تراجع أعباء التكاليف وأسعار المبيع.

وتضمّن التقرير نتائج المسح الشهري الحادي عشر حول النشاط الاقتصادي لشركات القطاع الخاص اللبناني، وبدأ إجراء هذا المسح الذي تقوم به شركة ماركيت Markit برعاية Blominvest Bank منذ أيار 2013 ليعطي مؤشراً مبيّرا عن الأعمال في لبنان، يعرف بمؤشر BLOM PMI.

ولفت التقرير إلى أنّ مؤشر BLOM PMI مركّب، يحسب على أساس متوسط خمسة مكونات أساسية في نشاط الشركات هي: الطبليات الجديدة لديها (30) في المئة من المؤشر)، ومستوى الإنتاج (25)، ومستوى التوظيف (20 في المئة)، ومواعيد تسليم الموردين (15 في المئة)، ومخزون المشتريات (10 في المئة). وتشير القراءة الأعلى من 50.0 نقطة للمؤشر إلى وجود تحسن في النشاط الاقتصادي للشركات عما كان عليه في الشهر السابق، في حين تشير القراءة الأدنى من 50.0 نقطة إلى وجود تراجع.

وأشار إلى تفاقم الانكماش الاقتصادي في القطاع الخاص اللبناني خلال شهر آب، الذي ظهر من خلال تسجيل المؤشر الرئيسي BLOM PMI Lebanon انخفاضا هو الأكثر حدة في

الستة أشهر الأخيرة من 47.9 نقطة إلى 45.5 نقطة. وسجلت المؤكزات الخمسة للمؤشر الرئيسي تراجعا كبيرا، إذ سجل كل من الإنتاج والطبليات الجديدة والتوظيف، تراجعا أشدّ حدة ما كان عليه الوضع في تموز، كما عانت مشتريات الشركات إلى الانكماش مع تحسن

تصاعد السجال حول قانون الإيجارات الجديد

المالكون يدعون إلى وقف التحريض ضده

والمستأجرون يطالبون بإعادة درسه وتعديله

لا يزال السجال مستمراً بين المالكين والمستأجرين حول موضوع قانون الإيجارات الجديد، وقد رأى «تجمع مالكي الأبنية المجرّدة» أنّ «الإصرار على إطلاق صفات التهجير والتشريد على القانون الجديد للإيجارات أمر مناف للحقبة».

وفي المقابل، أكد رئيس «تجمع المستأجرين في لبنان» نبيل العرجه «أنّ المعطيات القانونية تؤكّد صراحة بأنّ هذا القانون يجب إعادته إلى مجلس النواب لإعادة درسه بدقة وموضوعية ومسؤولية وطنية وتعديله».

وأشار تجمع المالكين إلى «أنّ قرار المجلس الدستوري الصادر بتاريخ 8/6/2014 قضى بردّ أسباب الطعن بالقانون الجديد للإيجارات، واكتفي بإلغاء المادتين 7 و13 والفقرة ب 4 – من المادة 18، وبالتالي فإنّ المواد الأخرى تعتبر سارية المفعول وتطبق بتاريخ 28 كانون الأول 2014 ولا مجال نهائيا لتعليق العمل بها أو إبطالها بعد صدور قرار المجلس».

ورأى أنّ «الرأي القائل بنبغاد القانون بتاريخه قد اكده أكثر من مرجع قانوني وأكثر من نائب في لجنة الإدارة والعدل، ويبقى للمحاكم المختصة أمر البيت بال دعاوى التي يمكن أن يقدم بها أحد الطرفين من المالكين والمستأجرين في سياق تطبيق القانون الجديد». كما رأى أنّ «الإصرار على إطلاق صفات التهجير والتشريد على القانون الجديد للإيجارات أمر منافٍ للحقبة».

ودعا التجمع «هؤلاء الأشخاص إلى وقف التحريض ضد القانون ووقف نشر الأضاليل فخافوا على الاستقرار

نشاطات اقتصادية

● **كرمت وزارة العمل** أمس، المدير العام السابق للوزارة عبدالله رزوق في مناسبة إجلته إلى التقاعد. وأقيم حفل في مقر الوزارة حضره المدير العام الجديد يوسف نعوم ورئيس المصالح والدوائر والموظفين. وألقى وزير العمل سجعاان قزي كلمة في المناسبة نوه فيها بمزايأ رزوق، مشيدا به «بأنه خلال توليه مهماته». وأكد قزي ميذا المحبة داخل المؤسسات، وقال: «لا قيمة لأي شيء ما لم يكن مقرّوا بالمحبة التي من شأنها إن وجدت بين الموظفين ترفع من منسوب الإنتاج». وشكر رزوق، بدورها، قزي على مبادرته النبيلة، مؤكداً أنه «سيبقى وفيا للوزارة».

● استقبل وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم، الأب

مواعيد تسليم الموردين بمعدل أسرع.

وفي تعليقه على نتائج المسح لشهر آب، قال المدير العام BLOMINVEST BANK فادي عسيران: «كان للاشتباكات بين الجيش اللبناني والجماعات المسلحة في منطقة البقاع، إضافة إلى الأزمة السياسية المستمرة المتعلقة بالانتخابات الرئاسية، تأثيرها السلبي على الاقتصاد وعلى السياحة في شكل خاص. من هنا، تراجع كل من الطلب ومستوى نشاط الأعمال في شكل حاد مع تقلص طلبيات التصدير الجديدة نظرا إلى تفاقم الأوضاع الأمنية في العراق. ومن المتوقع أنّ تحمل الأشهر القليلة المقبلة الكثير من التحديات على الصعيدين الأمني والسياسي، الأمر الذي سيؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي».

وأشارت النتائج الرئيسية لاستبيان شهر آب إلى أنّ «تراجع الإنتاج لدى القطاع الخاص

اللبناني كان الأكثر وضوحاً منذ شهر شباط، وقد ربعت الشركات المشاركة في الاستبيان هذا الأمر في شكل كبير بالمشكلات الأمنية ونتائجها المترتبة على السياحة. كما شهدت الطلبات الجديدة لدى الشركات أقوى تراجع لها خلال ستة أشهر، ويعود ذلك جزئيا إلى اشتداد التراجع في أعمال التصدير».

وسارعت الشركات إلى خفض مستويات التوظيف والحدّ من نشاط الشراء تزامنا مع تدهور الأوضاع الاقتصادية. وشهد نشاط الشراء تراجعا حادا، مع تسجيل معدل التراجع أعلى مستوى له منذ بدء الاستبيانات في أيار 2013.

وتبعاً لذلك، هبطت مستويات المخزون بعد شهرين من التقدّم المتواصل، وادى هبوط مستويات الشراء إلى تخفيف الضغط على الموردين الأمر الذي ترجم في تحسن مواعيد تسليمهم للمواد والبضائع الي الشركات خلال

مؤشر «جمعية تجار بيروت وبنك البحر المتوسط»

تحسّن «مكوّن مبيعات الجملة» بنسبة 7.4 في المئة

أصدرت «جمعية تجار بيروت، و«بنك البحر المتوسط»، نتائج «مؤشر استثمار جمعية تجار بيروت – بنك البحر المتوسط، للفصل الثاني من العام 2014 الحالي، الذي يهدف إلى تقييم أداء قطاع تجارة الجملة في لبنان، كما يعكس واقع الاستثمار في لبنان، مسلطا الضوء على الحركة التجارية والوضع الاقتصادي بشكل عام.

وأشارت نتائج الفصل الثاني إلى أنّ «مكوّن مبيعات الجملة» من المؤشر سجل ارتفاعا فصيلا حقيقيا. ولا يزال «مكوّن نيّة الاستثمار، يعكس رغبة في زيادة الاستثمار في بعض القطاعات في الفترة المقبلة.

وسجّل «مكوّن مبيعات الجملة» الذي يتناول النشاط التجاري خلال الفصل الثاني، تحسّنا حقيقيا بنسبة 7.4 في المئة مقارنة مع الفصل الأول من عام 2014. ويعود هذا التحسن إلى زيادة استهلاك المقيمين والمغتربين والتأزمين وكذلك الأمر السياح العرب وعودتهم إلى لبنان بعد رفع حظر السفر. هذا الأمر أدى إلى تحسن حركة المبيعات لدى تجار

القصار التقى حرب؛

لإبعاد الاقتصاد عن التجاذبات

دعا رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار، بعد لقائه وزير الاتصالات بطرس حرب في مكتبته في الوزارة، إلى «إبعاد الاقتصاد اللبناني عن التجاذبات السياسية، وعدم إبقائه رهينا للمماحكات السياسية، حيث لاسف يدفع الاقتصاد اللبناني والقطاعات الإنتاجية الثمن وكذلك المواطن اللبناني». وقال القصار بعد اللقاء: «تداولنا أمورا كثيرة، لا سيما التطورات الحاصلة على الساحة الداخلية والواقع الذي يعيشه الاقتصاد اللبناني، في ضوء التراجع الكبير في المؤشرات الاقتصادية، نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة في البلاد». وأضاف: «لمنت الدور الذي يقوم به معالي الوزير حرب، على صعيد تحسين واقع الاتصالات في لبنان، خصوصا لجهة الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها منذ تولّوه وزارة الاتصالات ولا يزال لغاية الآن، والتي صبت ونصب في المقام الأول في خدمة الاقتصاد اللبناني».

وشدّد القصار على أنّ «الحزم الذي تمارسه وزارة الاتصالات مع الشركات المشغلة لقطاع الخليوي في لبنان، وإصرار الوزير حرب على تحسين هذه الشركات لخدماتها تجاه المستهلك اللبناني، للتخلص من العيوب التي تواجهها شبكات الإرسال في الوقت الراهن. من شأنها أن تزيد التنافسية في المقام الأول وأن تنعكس إيجابا على خزينة الدولة اللبنانية».

وأمل أنّ «نتائج جميع الوزارات الخدمائية وغير الخدمائية الإصلاح الشامل، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في انتشال الإدارات العامة من الواقع الذي تعيشه في الوقت الراهن».

قباني: مشروع تمديد الغاز

لم يدخل إلى لجنة الأشغال

ردّ رئيس لجنة الأشغال العامة والطاقة والمياه النائب محمد قباني على ما قاله عضو كتلت التغيير والإصلاح النائب حكمت ديب خلال المؤتمر الصحافي المشترك لنواب من الكتلت منذ أيام، والذي خصص للحديث عن الكهرباء لا سيما ما يتعلق بمعامل الإنتاج والمياومين، حيث قال النائب ديب أنّ مشروع قانون تمديد خط الغاز الساحلي لا يزال أسير لجنة الأشغال والطاقة، وأكد قباني «أنّ اللجنة لم تدرس مشروع تمديد خط الغاز الساحلي». وقال: «إننا في لجنة الأشغال والطاقة على استعداد للتعاون ضمن إطار احترام القوانين، وإذا تعاونوا بكل صدق وإيجابية سنستطيع تحقيق الأفضل لوطننا». وأضاف: «إنّ هذا المشروع لم يدخل إلى لجنة الأشغال حتى يكون أسير اللجنة، فنحن لم ندرسه، بل أحيل مباشرة إلى اللجان النيابية المشتركة ويبحث في جلسة 6 آب 2013، حيث شكلت بثنائه لجنة فرعية تنظر به، واتعجب سوق التهم جزفا تجاه اللجنة، وأقول أنهم يدافعون عن قطاع حالته بالويل».

ومن المغرّر أنّ تعقد اللجنة جلسة برئاسة النائب محمد قباني، في العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الثلاثاء المقبل وذلك لمناقشة ملف النفط والغاز.

الذهب يرتفع

إلى 1268.16 دولار للأوقية

واجه الذهب أمس صعوبة في التعافي بقوة من الخسائر الحادة التي تكبدها في ليل الثلاثاء، وجرى تداوله قرب أدنى مستوياته في شهرين ونصف الشهر بفعل ارتفاع الدولار وبيانات اقتصادية أميركية قوية حدّت من جاذبية المعدن كعلاذ آمن.

وحلق الدولار قرب أعلى مستوياته في 14 شهراً أمام سلة من العملات الرئيسية دعوماً ببيانات أميركية أقوى من المتوقع وما نتج من ذلك من ارتفاع لعوائد سندات الخزانة. ويؤثر صعود الدولار سلبا في الذهب المقوم بالعملة الأميركية، إذ يجعل المعدن أغلى ثمنا لحائزي العملات الأخرى.

وسجل سعر الذهب ارتفاعا طفيفا في المعاملات الفورية إلى 1268.16 دولار للأوقية (الأونصة) بحلول الساعة 09:30 بتوقيت بيروت ليظل قريبا من أدنى مستوياته منذ منتصف حزيران 2062.42 دولار الذي سجله في الجلسة السابقة.

وهبط سعر المعدن الأصفر 1.7 في المئة أول من أمس مسجلاً أكبر خسارة يومية له منذ 14 تموز.

وتترقب الأسواق اجتماع البنك المركزي الأوروبي اليوم سعياً وراء أي علامات توضح استراتيجية البنك في مواجهة تعثر التعافي ومعدلات التضخم المخيئة للأمال وتباطؤ وتيرة الإصلاح في منطقة اليورو.

وتتجه الأنظار أيضا إلى بيانات الوظائف الأميركية وبالطالة غدًا لتقييم قوة أكبر اقتصاد في العالم وتأثيرها في السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي).

وزادت الفضة 0.37 في المئة إلى 19.17 دولار للأوقية. وارتفع البلاتين 0.48 في المئة إلى 1408.49 دولار للأوقية بينما صعد البلاديوم 0.67 في المئة إلى 884 دولارا للأوقية.